مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٠٤**

الثلاثاء، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين	(الأردن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	أستراليا	السيدة كنغ
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد إيراسوريس
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد شيرمان
	نيجيريا	السيدة أغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (S/2014/36)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (S/2014/36)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي للاشتراك في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيد لورون كافاكير، وزري الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد بارفي أونانغا – أيانغا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، للاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد بول سيغر، الممثل الدائم لسويسرا ورئيس تشكيلة بوروندي بلجنة بناء السلام، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/36، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

وأعطي الكلمة الآن للسيد بارفي أونانغا – أيانغا.

السيد أونانغا – أيانغا (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا، سيدي، أن أراكم تتولون رئاسة المجلس، وأرى بلدكم عضوا في المجلس لفترة السنتين المقبلتين. وأود أن أهنئكم على إسهامكم الممتاز فعلا في أعمال هذا الجهاز.

(تكلم بالفرنسية)

كما أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد لورون كافاكير، وزير الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي، الذي تشرفت بالعمل معه على نحو وثيق منذ أن توليت منصبي. وأشكره جزيلا معربا مرة أخرى عن امتناني لحكومة بوروندي على حفاوة الاستقبال وعلاقتنا الممتازة. ومما لا شك فيه أن تلك العلاقات تثبت الأهمية التي توليها بوروندي للأمم المتحدة.

(تكلم بالإنكليزية)

معروض على المجلس التقرير الشامل للأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/2014/36). وقد استند التقرير إلى بعثة التقييم الاستراتيجي التي أُجريت عملا بالقرار ٢٠٩٠ (٢٠١٣). واستنتاجات البعثة والتقييم النهائي الذي قام به الأمين العام غنية عن البيان. ولذلك سأقتصر على بعض التعليقات.

(تكلم بالفرنسية)

لقد جئت إلى المجلس اليوم وقلبي مفعم بمشاعر الأمل والتفاؤل إزاء مستقبل بوروندي. جئت إلى المجلس منتشيا بصدى ما يمكن أن نسميه الآن روح كيغوبي، الجمعية الوطنية لبوروندي، حيث قام الرئيس، من ١٩ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بجمع جميع الأطراف الفاعلة السياسية وممثلي المجتمع المدني البوروندي لإجراء مشاورات وطنية بشأن دستور بوروندي المقبل. وقد رحبت الدولة البوروندية والمراقبون الدوليون بالإجماع بلحظة الوئام التاريخية تلك، التي رسخت محاسن الحوار والسعي إلى التوافق في الآراء على المسائل الرئيسية ذات الاهتمام الوطني. ولمن يعرفون بوروندي بعض الشيء، فإن ما وقع في كيغوبي يتماشى مع اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، الذي يظل حتى هذا اليوم تعبيرا قويا عن رغبة البوروندیين في تقرير مصير مشترك.

ومنذئذ، تواصل بوروندي تقدمها صوب بناء سلام دائم وتعزيز مؤسساتها الديمقراطية. وعلى نحو خاص، أجرى البلد انتخابات ناجحة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، وأنشأ القوات المسلحة الوطنية التي تشكل دعامة الأمن في جميع أرجاء البلد. وتلك القوات الآن مفخرة بوروندي، ومما يستحق الاحترام ويثير الإعجاب، دورها في صون السلم والأمن الدوليين وما تكبدته من تضحيات أثناء قيامها بذلك.

غير أنني جئت هنا وأنا مدرك أن عملنا الممتاز لبناء السلام في بوروندي، مهما قطعه من أشواط، يظل غير مكتمل. وذلك الأمر لم يلاحظه الأمين العام فحسب، بل الكثير من الأشخاص أيضا. وهو يشكل قناعة لدى حكومة بوروندي وشعبها في المقام الأول والأخير. والواقع أنه يقع في صلب جهود بناء مجتمع توافقي التي تتجسد في العديد من وثائق السياسات العامة الوطنية، بما في ذلك رؤية بوروندي لعام ٢٠٢٥ والصيغة الثانية من الإطار الاستراتيجي للنمو ومكافحة الفقر، وهو إطار يدعمه السفير بوب سيغر وجميع شركاء بوروندي الإنمائيين دعما ثابتا. وبالفعل، تبرر هذا الالتزام هشاشة وتقلب عدد من المؤشرات الرئيسية. وبالفعل، يكتسي منح بوروندي كل فرصة ممكنة لوضع عملية التنمية لديها على أساس قوي وكسب الكفاح ضد الفقر أهمية بالغة لبناء السلام الدائم وتحقيق التماسك الاجتماعي.

ومؤخرا، عقدت أطراف الطبقة السياسية البوروندية اجتماعا من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في بوجومبورا، لإجراء تقييم لأول مرة لخارطة الطريق التي اعتمدت بتوافق الآراء في الحلقة الدراسية المعقودة من ١١ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣، وأقرت بدون التملص من معالجة المسألة بأن وجود أجواء انعدام الثقة بين الأطراف الفاعلة السياسية الرئيسية، وانعدام عملية توافقية لاستعراض الدستور، والتعصب والعنف السياسي الذي يشارك فيه، بصورة خاصة، الشياب المرتبط ببعض الأحزاب السياسية، والقيود المفروضة على ممارسة الحريات العامة، من بين التحديات الملحة التي ينبغي معالجتها على وجه الاستعجال.

وقد بادرتم، شخصيا، سيدي الرئيس، بالدعوة إلى عقد مناقشة مواضيعية هامة يوم غد ٢٩ كانون الثاني/يناير، بشأن الدروس التي ينبغي استفادتها من الحرب، والسعي إلى السلام الدائم. وأنا أعي تحذيركم بأن سوء إدارة الذاكرة الجماعية يمكن أن يهدد السلام والاستقرار في الدول في المستقبل. وذلك التحذير ينطبق أيضا على بوروندي، التي لم تكتمل فيها بعد عملية تولي زمام أمور عملية انتقال آليات العدالة.

ولتلك الأسباب كافة، سعى الأمين العام شخصيا بتعزيز وعي السلطات البوروندية على أعلى المستويات بشأن ضرورة استدامة الدعم السياسي الذي تقدمه الأمم المتحدة. واقتراح الأمين العام يروم دعم الجهود الوطنية في عملية الانتقال الصعبة صوب تعزيز الحوار السياسي، واحترام وحماية حقوق الإنسان للجميع، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية قوية، بما في ذلك من خلال الانتخابات القادمة في عام ٢٠١٥. وتلتزم الحكومة بكفالة إجراء تلك الانتخابات بصورة شفافة ونزيهة وسلمية. فالانتخابات، إن نظمت تنظيما جيدا، يمكن أن تشكل نهاية المرحلة الانتقالية في عملية بناء السلام في بوروندي. وينبغي لخطة بناء السلام ذات الأولوية، التي صغناها بصورة مشتركة ووقعنا عليها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أن تيسر تحقيق ذلك الهدف الهام.

إن توصية الأمين العام تأخذ في الحسبان على نحو كامل الرغبة في تعزيز الملكية الوطنية التي أعربت عنها حكومة بوروندي. غير أنها تعول أيضا على تقييم المعايير التي تهيكل جهودنا لبناء السلام في بوروندي، بالاتفاق مع الحكومة ووفقا لولايات مجلس الأمن ذات الصلة. وأخيرا، تأخذ هذه التوصية في الحسبان أيضا أن الفريق القطري للأمم المتحدة، الذي ينبغي أن يتحمل معظم المسؤوليات الموكولة إلى بوروندي، لن

يكون مجهزا على الأجل القصير للاضطلاع بتلك المهام بصورة فعالة. والقول ذاته يمكن أن يصدق على الدور الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية.أرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة والملايين من البوروندیين الذين يسعون جاهدين يوميا من أجل تحقيق مستقبل لبوروندي أكثر اتحادا وسلمية وازدهارا. ومع ذلك، لم تنته هذه المهمة، التي تستحق التقدير كما هي، وتتطلب دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي، ولا سيما في السياق الإقليمي الذي يتغير باستمرار.

يسرني الحوار الودي بشأن هذه المسألة الذي لا يزال مستمرا مع السلطات البوروندية لكي يتسنى للهدف النبيل لبناء السلام ومنع نشوب الصراعات توحيد الإرادة المشروعة لقدر أكبر من الملكية الوطنية وتعزيزها بطريقة حسنة التوقيت. وبالتأكيد سوف يكون بوسع الوزير كافكوري أن يعطينا المزيد من المعلومات عن آراء حكومة بوروندي في هذا الصدد.

(تكلم بالإنكليزية)

ودعا الأمين العام البوروندیين إلى إبداء القيادة الحكيمة للمضي قدما، وخاصة في ضوء التحديات الرئيسية التي لا تزال تنتظرهم. ليس لدي أي شك في أنهم سيقومون بذلك، وأنا أعلم أن المجلس سوف يقف إلى جانبهم.فلا نتعبن من القيام بما هو جيد، لأننا سنجني في الوقت المناسب حصادا وفيرا إذا لم نستسلم لليأس. بالطبع، ويجب علينا أن نفعل ذلك، ولا يمكننا فعله إلا بالموافقة والدعم الكاملين من حكومة بوروندي.

في الختام، أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على دعمهم المتميز للبوروندیين ولي شخصيا، منذ أن توليت مهامي. كما أود أن أشكر رئيس تشكيلة بوروندي لبناء السلام، صديقي العزيز السفير بول سيغر، على التعاون الممتاز الذي طورناه بيننا بشكل فعال خلال العام الماضي. وأرى فيه مدافعا قويا عن بوروندي.

أود أن أعرب عن الشكر والتقدير لحكومة بوروندي على كرم الضيافة والتعاون والاستعداد للعمل معي من أجل النهوض بالسلام في بوروندي. وسأبقى دائما مدينا للأمين العام على إتاحة الفرصة لمساعدته في السعي لتحقيق السلام والأمن في العالم.أخيرا وليس آخرا، أنا ممتن غاية الامتنان لزملائي، سواء كانو في بوجومبورا أو هنا في المقر، على ما قدموه من دعم قيّم.

الرئيس: أشكر السيد أونانغا – أنيانغا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيغر.

السيد سيغر (تكلم بالفرنسية): شأني شأن السيد بارفي أونانغا – أنيانغا، أود أولا أن أهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. كما تشرفني معرفتكم شخصيا، وأنا أعلم أنك لا تحب أن يستخدم الممثلون الدائمون الملاحظات المكتوبة، لذلك لن أستخدم النص المكتوب.

من جهة، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية، وأن أذكّر بأن تقرير الأمين العام عن مسألة بوروندي (S/2014/36) بالغ الأهمية. أنا أيضا قدمت تقريري إلى مجلس الأمن أمس. ولا أريد أن أعود إلى ذلك الآن، لكنني أود أن أدلي بملاحظتين أو ثلاث ملاحظات إضافية

وقبل أن أفعل ذلك، أود مرة أخرى أن أشكر السيد بارفي أونانغا – أنيانغا، الذي ليس ممثلا خاصا فذا فحسب ولكنه صديق أيضا. وأعتقد أن نجاحنا حتى الآن في بناء السلام في بوروندي يعود بالطبع أيضا لكون أننا عملنا جنبا إلى جنب، بصفتي الممثل الخاص للأمين العام، ولجنة بناء السلام، وآمل أن يستمر ذلك. ولكن يعود أيضا هذا النجاح إلى التعاون الممتاز مع حكومة بوروندي. وأود، في هذا المقام، أن أشكر جاري على يميني، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي، الذي أتشرف حقا بالعلاقة الممتازة التي تربطني به.

أود أن أعود قليلا إلى الماضي. ففي حزيران/يونيه الماضي، كتبت أن البلد قد أحرز تقدما كبيرا أو استثنائيا. ما يجب علينا أن نفعله الآن – والأمر الأهم في هذه المرحلة – هو مواصلة المسيرة والمحافظة على ما اسميه مكاسب اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، ومؤتمر الشركاء المعقود بجنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وإذا واصلنا المسيرة، فأنا متأكد من أننا سوف نحقق النجاح ونخرج فائزين. ولكن، وكما هو الحال في سباق الماراثون، فإن الكيلومترات الأخيرة هي الأصعب دائما، وأعتقد أننا الآن في الكيلومترالأخير في مسيرتنا. ولهذا السبب من المهم جدا أن نواصل المسيرة.

وهنا، أود أن أذكر ثلاثة عناصر أعتقد أنها تكتسي أهمية بالغة في هذا الصدد. وكما قال السيد بارفي أونانغا – أنيانغا بالفعل فإن أحد الجوانب الهامة يتمثل في الاستعراض الدستوري الجاري حاليا. من المهم حقا بالنسبة لنا وللحكومة والبلد التمسك بروح التوافق في الآراء، وبروح اتفاقات أروشا. يجب علينا التركيز في المقام الأول على أجزاء الدستور التي هناك توافق في الآراء عليها. علاوة على ذلك، فإن تشكيلة بوروندي كتبت رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية، تحديدا لتشجعه فيها على هذا النحو. هذه هي نصيحتي الأولى.

أما نصيحتي الثانية التي ذكرها الممثل الخاص للأمين العام أيضا فتتعلق بانتخابات عام ٢٠١٥. وفيما يخص ذلك، أعتقد أننا على المسار الصحيح. إن الأحزاب المعارضة التي تكلمت معها مستعدة للمشاركة في انتخابات عام ٢٠١٥ ولن ترتكب الخطأ نفسه الذي ارتكبته عام ٢٠١٠. ومع ذلك، وعلى وجه التحديد من أجل تمكين الجميع من المشاركة في العملية الانتخابية بصورة عادلة وعلنية، يجب أن تكون البيئة والإطار السياسي والقانوني حقا عادلين ومفتوحين وشفافين. وفي هذا المقام، وكما قال السيد بارفي أونانغا – أنيانغا، فيما يتعلق برابطة الشباب التابعة للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (الامبونيراكو)، يجب أن تنتهي الاضطرابات التي تقع في بعض الأحيان.

ثالثا، والجانب الآخر الذي اعتقد أيضا أنه يكتسي أهمية هو مسألة بناء السلام والوحدة ومسألة الأرض والممتلكات الأخرى. وكما قد يعلم المجلس، فإن القانون الجديد الذي يعطي اللجنة الوطنية للأراضي وغيرها من الممتلكات سلطات جديدة تم اعتماده في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ويأتي كل ذلك، إذا اختصرناه بجملة واحدة، في سياق إعادة الممتلكات للأشخاص الذين حرموا منها في عام ١٩٧٢ ولاحقا.

ليس من المهم إقامة العدل فحسب بل أيضا تجب إقامته بطريقة عادلة ومنصفة تحترم مبادئ المصالحة والسلام. الجميع قال لي أن هناك دلالة إثنية هامة لذلك الجانب. وهذا أمر حقا يجب أن نراعيه في بعض الأحيان. وهو جزء مما حققته اتفاقات أروشا.

أنا شخصيا قلت إنه لا يوجد سلام بدون تنمية ولا تنمية بدون سلام. وقد يكون ذلك مثلا – وأعاد تأكيده رئيس الجمهورية. في هذا السياق، عندما تكلمت مع المصرفين الإنمائيين – مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، اللذين اتصلت بهما من أجل تعبئة الموارد – قال لي المصرفان أن لديهما بعض الشواغل بشأن مستقبل البلد في إطار الاستثمارات التي قاموا بها ويستمران في القيام بها في البلد. أن تقوم لجنة سياسية مثل لجنتنا بتقديم هذا التحليل شيء، ولكن إذا توصل إلى النتيجة نفسها بنك من البنوك، الذي تعريفا ليس بمؤسسة سياسية، فأعتقد أن هذا شيء ينبغي أن يجعلنا نصغي. والمثير للاهتمام أيضا أن ممثلي المصرفين أخبراني أن التأييد السياسي من الأمم المتحدة، يمثل بالنسبة لهما، ضمانا للاستثمار الذي يقومان به لتحقيق رفاه البلد. والأمر الذي ربما ينبغي لنا أيضا مراعاته هو أن من مصلحة البلد حقا ولأسباب اقتصادية واجتماعية أن تدعمه الأمم المتحدة.

وأعود إلى مثل صورة الماراثون الذي ذكرته في وقت سابق. وعندما كنت أصغر سنا وكانت ركبتاي تمكناني من العدو، كنت أركض نصف سباق الماراثون وليس بأكمله.

وأذكر أنه خلال السباق الأول الذي ركضت فيه، كان الطقس حارا جدا. وكنت قد قطعت مسافة العشرين كيلومتر الأولى، غير أنني لم أعد قادرا على المضي أكثر من ذلك. وفي لحظة ما، جاءني صديق من وسط الزحام ورافقني في مواصلة الركض لمسافة الكيلومترين أو الثلاثة كيلومترات الأخيرة. وبذلك تمكنت من إنهاء السباق.

وأرى أننا نواجه الحالة ذاتها فيما يتعلق ببوروندي. فما زلنا بحاجة إلى بعض الدعم لكي نتمكن من إنهاء السباق. وأنا على يقين من أننا سنكون فائزين جميعا بفضل ذلك الدعم.

ومن الواضح أنه – كما قال الممثل الخاص – حين يتعلق الأمر بمبدأ الملكية الوطنية، فإن لبوروندي كامل الحق في المطالبة بإنهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. ولكن إذا كان الأمر كذلك، فإنني أود أن أحث جميع الحاضرين في هذه القاعة، علاوة على حث بوروندي نفسها ومجلس الأمن على أن يتم التوصل إلى هذه النتيجة، علاوة على تنفيذ عملية الانتقال على نحو يكفل استمرار دعم الأمم المتحدة. وإذا كان فهمي صحيحا، فإن الحكومة راغبة في مواصلة العمل مع الأمم المتحدة، ولكن بشكل آخر. وعليه، فلنتأكد من تنفيذ عملية الانتقال بطريقة من شأنها أن تتيح للأمم المتحدة تولّي تلك المهام عبر الفريق القطري وغيره من الصلاحيات الأخرى. وأرى أن علينا التفكير الآن في الواجبات، عوضا عن تحديد مواعيد نهائية مصطنعة. فما الذي نحتاج إليه بغية تمكين الأمم المتحدة من تولي مهام جديدة بطريقة سلسة وخالية من المشاكل؟

أود فقط أن أبلغ المجلس أنني، بصفتي الرئيس، إلى جانب التشكيلة القطرية، ما نزال تحت تصرّف البلد إن كان بحاجة إلى مزيد من الدعم. ومع ذلك، أود أيضا أن أبلغ المجلس بأننا لن نكون قادرين على أن نحل محل الوجود السياسي الدائم للأمم المتحدة في الميدان. وعلينا أن ندرك تلك الحقيقة، علاوة على الاعتراف بالقيود المفروضة على التشكيلة القطرية.

وأود أن أختتم بياني بالقول أنني أشاطر السيد بارفي أونانغا – أنيانغا التفاؤل الذي أعرب عنه فيما يتعلق بمستقبل البلد. ونحن لسنا بحاجة إلى الكثير لكي تسير الأمور في الاتجاه الصحيح. ويجب علينا أن نواصل ذلك الدعم بروح تهدف إلى منع نشوب الصراعات واختتام عملية بناء السلام بصورة ناجحة. وأرى أن بوسعنا تحقيق النجاح بفضل ذلك الدعم.

الرئيس: أشكر السيد سيغر على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد وزير الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي.

السيد كافاكوري (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): إن من دواعي سروري أن أنقل، بالنيابة عن حكومة بوروندي، ونفسي، خالص التحيات من رئيس الجمهورية، السيد بيير نكورونزيزا، إلى جميع أعضاء مجلس الأمن. وطلب إليّ على وجه الخصوص، أن أنقل أطيب تمنيات الرئيس إلى الأمين العام، ولجميع الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة. ويعرب الرئيس عن أمله في أن يكون عام ٢٠١٤ عاما يتمتع فيه جميع الممثلين وأسرهم بالصحة والعافية، فضلا عن نجاح جميع المشاريع التي يعملون على تنفيذها.

وسأكون مقصرا إن لم أعرب عن امتناني لرئيس مجلس الأمن، ولرئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، لتعاونهما المفتوح مع حكومة بلدنا، ولجميع الجهود التي بذلاها في سياق عملية بناء السلام في بوروندي.

ونود أيضا أن نشيد بمكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وعلى وجه الخصوص، الممثل الخاص للأمين العام، السيد بارفي أونانغا – أنيانغا، على إسهامهما الجدير بالثناء في جهود بناء السلام في بوروندي.

وبمناسبة عرض تقرير الأمين العام عن بوروندي (S/2014/36) فإنه يجب علينا التوصل إلى قرار بشأن مستقبل تعاوننا بهدف تعزيز الإنجازات التي تحققت في مجالي الديمقراطية والسلام في بلدنا. وأود أن أتشاطر بعض الاعتبارات المتعلقة بهذا البند مع أعضاء المجلس.

أود أن ألخص باقتضاب تاريخ البعثة. لقد أنشئت لجنة بناء السلام بموجب القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥) الذي اتخذ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد أدرجت بوروندي – ضمن بلدان أخرى خارجة من الصراع، مثل سيراليون وليبريا – في برنامج عمل لجنة بناء السلام منذ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وأنشئ أيضا مكتب الأمم المتحدة المكلف برصد ذلك البرنامج: مكتب دعم بناء السلام، وصندوق بناء السلام، بهدف تمويل المشاريع ذات الصلة.

ومنذ ذلك الحين، ما فتئ المكتب المسؤول عن ذلك البرنامج في نيويورك، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي – وهو في الأصل، مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي – يواصلان العمل مع حكومة بوروندي والشركاء الدوليين والمحليين الآخرين في العديد من المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك الحكم الرشيد، وتعزيز سيادة القانون، وإعادة بناء المجتمعات المحلية، ومسائل الأراضي، وتعبئة وتنسيق التكامل الإقليمي، فضلا عن البعد الجنساني. وقد تم الاضطلاع بذلك العمل عبر العديد من الالتزامات والاجتماعات الرسمية وغير الرسمية والزيارات الميدانية. واضطلعت تشكيلة بوروندي أيضا بمتابعة برنامج بناء السلام في بوروندي. وتولت النرويج رئاسة التشكيلة خلال الفترة الأولى في عام ٢٠٠٧، ثم تلتها السويد في عام ٢٠٠٨، وسويسرا في عام ٢٠٠٩.

وقد كان الانسحاب التدريجي لعملية الأمم المتحدة في بوروندي نتيجة لحل توافقي بين الأمم المتحدة وبوروندي، على أساس التحسن المتزايد للأوضاع الأمنية والسياسية والاجتماعية في البلد. وعليه، فقد آن الوقت لتحويل البعثة إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، المكلف بمهام بناء السلام وتعزيز القدرات الوطنية.

وقد كان تحول المكتب المتكامل في بوروندي إلى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي – على أن يكون له أثر خفيف خلال الفترة الأولى المشمولة بالتقرير التي تبدأ اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ – كما نعلم جميعا، بدافع من حالة أمنية وسياسية واجتماعية يمكن التحكم فيها على نحو متزايد أيضا. وعليه، فقد أعقبت ذلك، ضرورة مواصلة بناء السلام ومكافحة الفقر الذي يمثّل العدو الرئيسي للمجتمع البوروندي. ويكمن الهدف من المكتب في أن يضع – بالتعاون مع الحكومة – مجموعة من المعايير المتعلقة بتحويل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في المستقبل إلى فريق قطري تابع للأمم المتحدة، فضلا عن إبلاغ مجلس الأمن بصورة منتظمة عن التقدم المحرز في ذلك الصدد.

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أهابت حكومة بوروندي بالمجتمع الدولي من هذه القاعة (انظر S/PV.6909) أن يأخذ بعين الاعتبار التقدم الكبير الذي أحرزه بلدنا في العديد من المجالات، وأن ينتقل إلى إطار جديد للتعاون مع الأمم المتحدة في تحقيق التحول التدريجي لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى فريق قطري جديد تابع للأمم المتحدة في البلد. وترى حكومة بوروندي أن فترة اثني عشر شهرا كافية جدا لتحقيق ذلك التحول. ومع ذلك، وبالرغم من أن مجموعة المعايير التي وضعها الأمين العام في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢ قد أتاحت الشروع في عملية الانتقال التدريجي للمكتب إلى فريق قطري، فقد قرر مجلس الأمن تمديد ولاية المكتب للمرة الثانية حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ عملا بالقرار ٢٠٩٠ (٢٠١٣) المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣.

لقد تعاونت حكومة بوروندي تعاونا تاما مع الأمم المتحدة في تنفيذ القرار ٢٠٩٠ (٢٠١٣) تنفيذا شاملاً، ممتثلةً

بذلك لجميع الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة بوجه عام والمادة ٢٥ على وجه الخصوص.

لقد بعثنا بمذكرة مؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى الأمين العام أكدنا فيها مجدداً رغبة حكومة جمهورية بوروندي، في ضوء التقدم المحرز في جميع المجالات قياسا إلى النقاط المرجعية لبرنامج بناء السلام في بوروندي، في أن تنتهي ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بحلول ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، وأن تُنقل المسؤوليات إلى فريق الأمم المتحدة القطري في بوروندي، وفقا للقرار ٢٠٩٠ (٢٠١٣) المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣

وجه الأمين العام رسالةً مؤرخة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى رئيس جمهورية بوروندي، أشار فيها إلى المحادثات التي جرت باريس على هامش مؤتمر قمة الإليزيه المعني بالسلام والأمن في أفريقيا، المعقود في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وأثار فيها النقاط التالية:

”عقب المشاورات، قال أعضاء مجلس الأمن إنهم أحسوا بالاطمئنان إزاء الحوار الجاري بين الطرفين سعياً إلى إيجاد حل يجمع بالقدر الكاف ما بين الرغبة في تحقيق المزيد من الملكية الوطنية، والحاجة إلى تقديم الدعم الأمثل للجهود الوطنية، لكي نكفل معاً نجاح المرحلة النهائية من عملية بناء السلام، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. من شأن هذا النهج أن يتيح الانتقال التدريجي من وجود مكتب الأمم المتحدة في بوروندي نحو أنشطة تركز في المقام الأول على المساعدة الإنمائية يضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري.“

ورحب رئيس الجمهورية في رسالته الموجهة إلى الأمين العام المؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بالتعاون المفتوح القائم، والذي سيظل قائماً على الدوام، فضلا عن مختلف أشكال الدعم التي تتمتع بها بوروندي، ولن تفتأ تستفيد منها، من خلال الأمم المتحدة. كما أكد مجدداً دعم بوروندي للقرار ٢٠٩٠ (٢٠١٣) المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣، الذي يحدد الموعد النهائي لولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بيوم ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، وينص على ما سيعقب ذلك من نقل للمسؤوليات إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات عن التقرير المعروض على المجلس اليوم، بدءا بالعملية الديمقراطية. كما هو مبين في مجموعة النقاط المرجعية التي قدمها الأمين العام في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، وفي الفقرة ٦ من التقرير المعروض على المجلس اليوم، فإن الحوار السياسي الشامل بين الأحزاب السياسية والحكومة ما فتئ متواصلاً في إطار الموضوع الأول من الخطة الجديدة لأولويات بناء السلام، ألا وهو التماسك الاجتماعي والحوار الوطني.

تؤيد الحكومة التوصية الواردة في الفقرة ١٧ وما تنص عليه من تقديم المساعدة الانتخابية لبوروندي حتى عام ٢٠١٥. من الممكن جداً أن يضطلع بتقديم المساعدة المتوخاة فريقُ الأمم المتحدة القطري بالتعاون مع الشركاء الآخرين المذكورين في التقرير. في رأينا أن الصلة بين انتخابات عام ٢٠١٥ وتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي لم تُؤسس بصورة جيدة، نظراً إلى أن هناك آليات أخرى، بما في ذلك مراقبة الانتخابات التي تتطلب وجود فريق من مراقبي الأمم المتحدة في الفترة التي تسبق إجراء الانتخابات وأثناءها وبعدها.

فيما يتعلق بالجزء باء من التقرير، بشأن الأمن والاستقرار، فإن الحكومة ترى أن المعونة الإنمائية هي بالتحديد ما تدعو إليه الحاجة للاستجابة لمشكلتي الجريمة والسطو المسلح الناجمتين عن الظروف الاقتصادية السيئة وارتفاع معدل البطالة اللذين يؤثران على قطاع كبير من السكان البوروندين، كما يشير إلى ذلك التقرير محقاً.

فيما يتعلق بالفقرات من ١٩ إلى ٢٣، فإن الحكومة ترى أن إضفاء الطابع المهني على جهازي الدفاع والأمن مهمةٌ طويلة

الأجل، وتتوجه بالشكر إلى الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين الآخرين على ما يقدمونه حتى الآن من دعم متعدد الجوانب في هذا المجال. ونعتبر ذلك من المجالات التي يمكن أن يتواصل فيها التعاون مع الفريق القطري والشركاء الثنائيين الرئيسيين.

وفي ذلك الصدد، فإن وجود القوات البوروندية في عمليات حفظ السلام في هايتي، والسودان، وكوت ديفوار، وعلى وجه الخصوص في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى، وهو وجود يحظى بقدر عال من التقدير، لهو دليلٌ واضح على أن تقدماً كبيرا قد أحرز في سياق إضفاء الطابع المهني على قوات الدفاع والأمن. ومع ذلك، فإننا لا نزال بعيدين عن بلوغ درجة الكمال. فهذه مهمة طويلة الأمد يجب أن تستمر مع جميع شركائنا الإنمائيين المنخرطين في هذا المجال من مجالات التعاون.

فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، التي يتناولها الجزء جيم من التقرير، من الملاحظ في الفقرتين ٢٤ و ٢٥ أن الحكومة منخرطة في عملية إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة. لكن بالنسبة لنا، فإن هذه المسألة بدرجة من الأهمية بحيث يتعين إيلاؤها الوقت الكافي حتى تُصبح نافذة، وذلك بعد أن نكون قد هيأنا قلوب الشعب البوروندي لتقبلها. وفي ذلك الصدد، نشكر مكتب الأمم المتحدة في بوروندي على ما عقده من حلقات عمل في هذا الموضوع لنواب الجمعية الوطنية وأعضاء مجلس الشيوخ في نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

وفيما يتعلق بالحكم وتعزيز المؤسسات، على النحو الوارد في الجزء دال من التقرير، فإن حكومة بوروندي تعرب عن تقديرها العميق للدعم المقدم إلى المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد، ومكتب أمين المظالم والشركاء المحليين الآخرين المنخرطين في مكافحة الفساد، من ناحية، فضلا عن حلقات العمل المعقودة من أجل زيادة الوعي بين منظمات المجتمع المدني، والمسؤولين الحكوميين، وضباط الشرطة والجيش، من الناحية الأخرى.

فيما يتعلق بالتطورات المتعلقة باللجنة الوطنية المعنية بالأراضي والممتلكات الأخرى، تعتقد الحكومة أن هذا العمل قيد الإنجاز، وأن المسائل العالقة يمكن النظر فيها في إطار الموضوع الرابع في الخطة الجديدة لأولويات بناء السلام، أي التسوية السلمية للمنازعات على الأراضي. ينبغي التأكيد أيضاً على أن عضوية اللجنة شاملة للجميع ومتوازنة عرقياً وإقليمياً.

فيما يتعلق بسيادة القانون، كما هو وارد في الجزء هاء من التقرير، فإن من الواضح أن سيادة القانون نموذج مثالي لم يتسنّ لأي بلد من بلدان العالم أن يبلغ الكمال فيه. وفي ذلك الصدد، اتخذت الحكومة عددا كبيراً من المبادرات الكبرى، من بينها المؤتمر الوطني المعني بالعدالة، والخطة الاستراتيجية للمجلس الأعلى للقضاء المعنية بالأخلاقيات القضائية، وتنقيح الإطار القانوني للسجون وسياسة الإصلاحيات، وكل ذلك بهدف تحسين النظام القضائي البوروندي.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، والفقرات في الجزء واو من التقرير، فهنا أيضا تعترف الحكومة بأن الكثير من التقدم قد أحرز في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. بيد أن التحديات لا تزال قائمة بالتأكيد، وتقر الحكومة البوروندية بذلك.

ولهذا السبب اختير الموضوع الثالث للخطة الجديدة لأولويات بناء السلام لمواصلة تقديم الدعم، على وجه الخصوص، إلى اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، التي أثنت طائفة متنوعة من الشركاء على أدائها.

وفيما يتعلق بالتكامل الإقليمي، فإنه يمثل بالنسبة لنا خيارا سياسيا مكتوبا بأحرف من ذهب في صكينا الرئيسيين للسياسة الإنمائية، وهما رؤية بوروندي عام ٢٠٢٥، وهي أداة للتخطيط الإنمائي ستسترشد بها السياسات والاستراتيجيات حتى عام ٢٠٢٥، والنسخة الثانية من الإطار الاستراتيجي للنمو ومكافحة الفقر، التي تستند إلى رؤية بوروندي عام ٢٠٢٥ وتمثل سياق الاتحاد لجميع السياسات القطاعية والشاملة لعدة قطاعات.

وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن بوروندي تدرك أنه لا يمكنها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المستهدف. ومع ذلك، فقد تحقق تقدم كبير، لا سيما في القطاعات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة. وعلى أي حال، فإن المعونة الإنمائية ضرورية للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيقا لهذه الغاية، قامت بوروندي في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بتنظيم مؤتمرات قطاعية مع شركائها في التنمية بغية كفالة متابعة الوعود التي قطعت في جنيف في عام ٢٠١٢ عن طريق المشاركة الفعالة.

وفيما يتعلق بمسألة إعادة توطين العائدين والمشردين، فإن بوروندي تسعى جاهدة بالتزام قوي، مع شركائها لإنجاحها. وتحقيقا لهذه الغاية، وضعنا استراتيجية وطنية من أجل إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسكان المتضررين من النزاع.

وفيما يتعلق بالمسائل المتعلقة ببناء السلام، على النحو الوارد في الفرع جيم من الجزء الثالث من التقرير، فإن فريق الأمم المتحدة القطري في بوروندي سيطبق ببساطة خطة أولويات بناء السلام، وهي نتاج عملية تشاركية وشاملة إلى حد بعيد تضم جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة في بوروندي.

ومن المهم الإشارة إلى أن الحكومة في عام ٢٠١٣، ومن أجل توطيد السلام والأمن، أطلقت برنامجين وطنيين بالغي الأهمية هما، استراتيجية الأمن القومي، وبرنامج التعليم القومي والتدريب الوطني. لقد أصبح السلام والأمن الآن حقيقة واقعة في بوروندي، وسيظل تعزيزهما أولوية عليا بالنسبة لحكومة بلدي لأنهما يشكلان الأساس لجدول أعمالنا السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإطار المناسب لتحقيقه.

وفيما يتعلق بالملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير، فإن حكومة بوروندي تحيط علما بالتوصيات، الواردة في الفقرة ٦٦ وما بعدها، فيما يتعلق بإجراء انتخابات عادلة وشاملة وشفافة. وفي هذا الصدد، وكما ذكر آنفا، فإن اجتماعات الحوار بين السياسيين، التي نظمت في آذار/مارس ٢٠١٣، فضلا عن المناخ البناء الذي ساد خلال المشاورات يومي ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، هي أبلغ تعبير عن اعتزام الحكومة كفالة نجاح انتخابات عام ٢٠١٥. لقد نظمنا انتخابات عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ بشكل يرضى عنه تماما المجتمعان الوطني والدولي، وما من شك في أننا سنحقق ما هو أفضل في عام ٢٠١٥.

مرة أخرى وفيما يتعلق بالملاحظات والتوصيات، فقد حظيت الفقرة ٧٥ – المتعلقة باقتراح الأمين العام إنها ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥ عن طريق تمديدها لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا، باهتمام خاص من جانب الحكومة، التي طلبت فترة انتقالية مدتها ستة أشهر، بغية إتاحة الوقت الكافي لتفكيك المكتب والنقل التدريجي لمسؤولياته إلى فريق الأمم المتحدة القطري في بوروندي.

وانطلاقا من روح التعاون المتناغم والمفتوح مع الأمين العام، وبعد مشاورات مكثفة مع مختلف أصحاب المصلحة، تقدم حكومة بوروندي إلى مجلس الأمن المقترحات التالية.

أولا، نطلب إلى المجلس اتخاذ قرار بإغلاق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي عملا بالقرار ٢٠٩٠ (٢٠١٣). ثانيا، نطلب إلى الأمين العام تحديد الترتيبات العملية لإغلاق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي والنقل التدريجي للمسؤوليات إلى فريق الأمم المتحدة القطري في بوروندي، مع تقديم تقارير مرحلية دورية – ربما فصلية – قبل نهاية عام ٢٠١٤. ثالثا، نطلب إلى الأمين العام كفالة أن فريق الأمم المتحدة القطري الجديد في بوروندي قائما ويعمل بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. رابعا، نطلب إلى الأمين العام أن ينظر، فور إغلاق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، في إنشاء فريق من المراقبين

الانتخابيين يجري نشره قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في بوروندي في عام ٢٠١٥ وخلالها وبعدها.

ونناشد مجلس الأمن رسميا أن يدعم ويتفهم موقفنا فيما يتعلق بنهاية ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، التي يتمثل الهدف منها في إغلاق بعثة ناجحة جدا، بشكل متناغم ومنسق، ستبقى نموذجا جيدا لحالات ما بعد الصراع.

وفي الختام، نؤكد من جديد تقديرنا العميق لكل الدعم الذي تمتع به بلدنا وسوف يستمر في التمتع به من منظومة الأمم المتحدة، على الطريق الطويل إلى التنمية.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.